Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of the green financial strategy on the dimensions and indicators of sustainable development in its dimensions (economic, social, environmental, institutional) in Iraq

Benin raed lafatih*, Abdul Rahman Miro
College of Business Administration/Jinan University/Lebanon

Keywords:
Financial strategy, sustainable development

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 03 Aug. 2023
Accepted 22 Aug. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
benin raed lafatih
college of Business Administration/Jinan University/Lebanon

Abstract: The study aims to adopt the green financial strategy to support long-term sustainable development in the State of Iraq, as it contributes to achieving sustainable development in the country. This strategy includes using funds in a way that stimulates sustainable economic growth and improves the environment and society, by directing investments towards green projects that use clean technology and improve energy efficiency and promote the use of renewable energy in Iraq, such as solar and wind energy, and encourage investments in this field. Transportation can be improved in Iraq. Iraq and make it more effective and cleaner, the research community is represented by the group that was chosen in order to reach results and based on them formulation of decisions, and the study community is not limited to humans, and it can be companies or organizations.

In our study, the study population is represented by the Iraqi companies, which numbered for the year 2019 (101) joint stock companies, including (72) companies listed in the regular market and (29) companies listed in the second market.

As for the research sample, it was limited to (Al-Kindi Company for the production of vaccines, and Al-Mansour Company for Pharmaceutical Industries and Medical Supplies), and the sample was simple random and included all employees. And that the data was collected through a questionnaire distributed to employees in the companies and through which the results were analyzed. The need to work on formulating a guide on dimensions in the Iraqi environment to define the most important indicators for each dimension based on the standards of (SASB) and (GRI) as well as the use of international experiences and the experiences of some Arab countries in a way that is compatible with the Iraqi environment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

أثر الاستراتيجية المالية الخضراء على ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسساتية) في العراق

بنين رعد لفته **عبدالرحمن ميرو**
كلية إدارة الأعمال/جامعة الجنان/لبنان

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تبني الاستراتيجية المالية الخضراء لدعم التنمية المستدامة على المدى البعيد في دولة العراق حيث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلد. وتتضمّن هذه الاستراتيجية استخدام الأموال بطريقة تحفّز النمو الاقتصادي المستدام وتحسّن البيئة والمجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الخضراء التي تستخدم التكنولوجيا النظيفة وتحسّن الكفاءة الطاقوية وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في العراق، مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال ويمكن تحسين وسائل النقل في العراق وجعلها أكثر فعالية ونظافة، مجتمع البحث يتمثل بالمجموعة التي تم اختيارها بهدف الوصول إلى نتائج وبناء عليها صياغة القرارات، ولا يحد مجتمع الدراسة بالبشر، وبالإمكان أن تكون شركات أو منظمات.

في دراستنا يتمثل مجتمع الدراسة بالشركات العراقية والبالغ عددها لعام 2019 (101) شركة مساهمة ومنها (72) شركة مدرجة في السوق النظامي و(29) شركة مدرجة في السوق الثاني.

أما عينة البحث فقد اقتصرت على (شركة الكندي لإنتاج اللقاحات، وشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية)، وكانت العينة عشوائية بسيطة شملت جميع العاملين. وان جمع البيانات كان من خلال استبانة وزعت على العاملين في الشركات ومن خلالها تم تحليل النتائج. ضرورة العمل على صياغة دليل استرشادي عن الأبعاد في البيئة العراقية للتعريف بأهم مؤشرات كل بعد بالاعتماد على معايير الـ (SASB) و(GRI) فضلا عن الاستعانة بالتجارب الدولية وتجارب بعض الدول العربية وبما يتلاءم مع البيئة العراقية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية المالية، التنمية المستدامة.

المقدمة

طرأ على مفهوم التنمية تعديلات جوهرية، فالتنمية كانت موضع اهتمام الإنسان منذ القدم، وقد كان للحرب العالمية الثانية دورها في التحول نحو الاهتمام المتزايد في التنمية، وبرز مفهومان مترابطان، النمو والتنمية كمصطلحات مرادفة.

بدأ هذا المفهوم بالظهور والتداول في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة الالتفات نحو أهمية المسائل البيئية، وخاصة حين بانت تظهر في تقارير المنظمات، قبل نادي روما والتوجه نحو أهمية الحفاظ على الموارد الناضبة ونتيجة لعدم توافق سياسات التنمية، التي عمقت التفاوت الاجتماعي على المستوى الدولي.

التنمية ليست مفهوم جديد، فقد ظهر في فكر ابن خلدون، أما في الأدبيات المعاصرة انحصر بداية في قطاع محدد، غير أنه اليوم يتصف بطابع شمولي ويضم جميع القطاعات.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1. **مشكلة الدراسة:** ما هو أثر الحقيقي في تبني الاستراتيجية المالية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها؟ ويتفرع عنها الأسئلة الآتية:

❖ هل يمكن الاعتماد على الاستراتيجيات المالية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة؟

2. **أهداف البحث:** تعاني البلدان عامة والدول النامية خاصة من عدم التوازن بين الجانب المادي والجوانب غير المادية للتنمية المستدامة وبخاصة اهمال الجانب الاجتماعي والجانب البيئي واهمال رأس المال البشري. وخاصة بعد انتقال الاقتصادات المتقدمة الى اقتصادات المعرفة والثروة الفكرية.
3. **أهمية الدراسة:** كما تأتي أهمية البحث من كونه يسلّط الضوء على تبني فكرة الاستراتيجية المالية الخضراء وتوجيهها لدعم التنمية المستدامة، تطبيقاً على الشركات الخاصة العراقية، بإضافة بعد رابع البعد المؤسسي، وفي هذا يعد في البحث إضافة علمية.
4. **فرضيات البحث:**

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية معنوية عند مستوى الدلالة الفا =0,05 للاستراتيجية المالية الخضراء على التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسساتية) في العراق

الفرضيات الفرعية H1: يوجد أثر للاستراتيجية المالية الخضراء على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

الفريضة الفرعية H2: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للاستراتيجية المالية الخضراء على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية H3: توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية بين الاستراتيجية المالية الخضراء والبعد الاجتماعي.

5. **حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية: تمثلت في مدة إعداد البحث من (2022-2023) وخلالها تم توزيع الاستبيان على مفردات العينة.

الحدود المكانية: شملت حدود البحث المكانية الشركات الخاصة العراقية.

6. **نموذج البحث:** تتكون الدارسة من متغيرين اثنين وهما:

أ. **المتغير المستقل: الاستراتيجية المالية**

ب. **المتغير التابع: التنمية المستدامة**: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي،

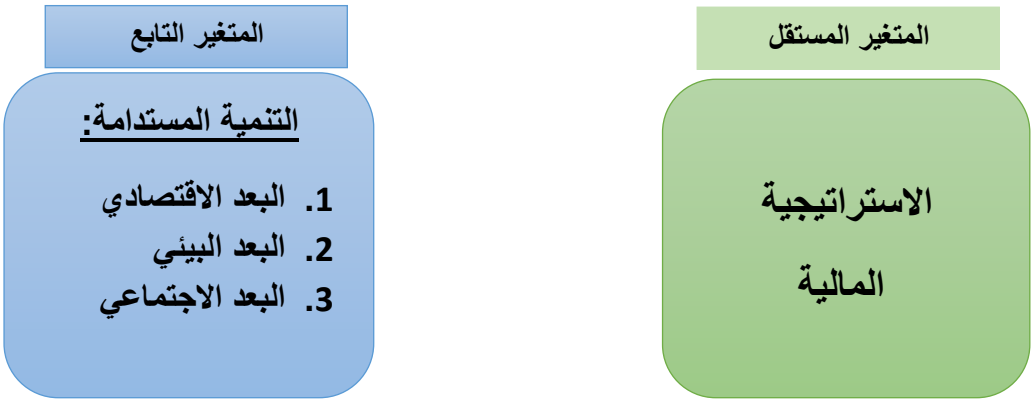

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

المبحث الثاني: الجانب النظري

أبعاد التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة: أصبح هذا المفهوم من أهم المصطلحات وأكثرها استخداماً واهتماماً في أدبيات التنمية، فتعود التسميات من التنمية ذات الطابع البشري، إلى التنمية المتواصلة والشاملة وغيرها، ولكن في النهاية تم تحديدها بمفهومها النهائي (عبدالله، 2020: 72).

والتنمية المستدامة ليست مرحلية آنية وإنما عملية مستمرة تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ولها مفهومها الرباعي الأبعاد، الاقتصادية والاجتماعية البيئية والمؤسساتية، ويحوي مفهومين أساسيين:

1. مفهوم رباعي توفير الحاجات الضرورية للفقراء، والعوائق التي قد تفرضها.
2. النظم الاجتماعية عن قدرة البيئة في توفير الحاجات الحاضرة والمستقبلية.

وقد واجه العديد من صانعي السياسات والبحاثين قضايا ذات صلة بين البيئة الخارجية لما هو متاح وما يطرأ من مستجدات واتجاهات والمخاطر التي تنطوي عليها، بهدف تحقيق توازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المنظمة. وهنالك بعض القضايا التي جعلت من التنمية المستدامة قضية عالمية مثل التدهور البيئي، وتهميش عدد كبير من المجتمع، والاحتجاجات ضد الرأسمالية، والبحث عن الابتكار، والإبداع والإنتاج الأنظف وقد أظهرت الدراسات أن وجود الاستدامة والأبعاد ذات الصلة في المنظمة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الالتزام التنظيمي (Tooranloo et. Al., 2017: 5).

وأكدت البلدان الصناعية والمتقدمة على حاجتها إلى قيود مجتمعية واقتصادية وبيئية للحد من التلوث والتعامل مع مشكلة النفايات والحفاظ على الموارد، من هنا يشير الكثيرون إلى ركائز التنمية المستدامة (الأداء الاقتصادي والازدهار والرعاية الاجتماعية، والعدالة وحماية البيئة)، والتحدي الصعب هو كيفية إيجاد توازن يجمع بين هذه الركائز بطريقة مستدامة في ظروف متغيرة وشديدة التناقض، إذ إن النمو الاقتصادي يجب أن يراعي حماية البيئة، أو نمو محدود مقابل تعزيز الرفاهية المجتمعية والعدالة في التوزيع.

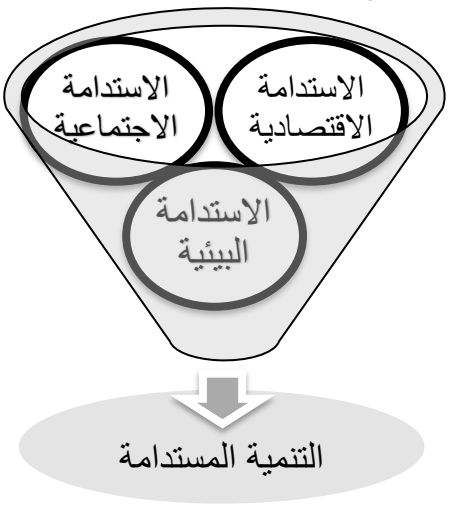

الشكل (2): الأبعاد التي تشكل التنمية المستدامة

(Odile & Arnaud: 2015)

واستنادا إلى ما تقدم فان التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للموارد على الإطلاق وتحدد على نحو شامل كاستراتيجية لتلبية احتياجات سكان العالم الحاليين دون التأثير السلبي على الصحة والبيئة وعدم استنزاف قاعدة الموارد العالمية أو تعريضها للخطر، إن استراتيجية التنمية المستدامة للمنظمة لا تنعكس فقط بالزيادة في قيمة إنتاج المنظمة ولكن ينبغي تقييمها مع جوانب أخرى مثل الفعالية الاقتصادية، واستخدام الموارد، والصحة والسلامة المهنية، وحماية البيئة (Jilcha & Kitaw, 2016: 2).

ومن أجل تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في تحويل المنظمة الى مؤسسة مستدامة يجب التركيز على الآتي (Jafri, 2012: 94):

أ. المنتجات الخضراء ومحفظة الخدمات بما في ذلك النفايات، وإدارة التلوث، واستبدال الموارد، والتصميم المستدام، وإعادة استخدام المواد التالفة.
ب. القوى العاملة وتخطيط استراتيجيات الموارد البشرية بمكوناتها الثقافية والتنويعة.
ج. مكان العمل بما في ذلك المواقع المادية المناسبة، وتوفير النباتات في بيئة العمل، والاهتمام بالمباني الخضراء، وتوفير التصريف البيئي للنفايات، والاستخدام المناسب للطاقة.
د. اهتمام الوظيفة بوضع معايير مناسبة في تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المنظمة لدمج ممارساتها الإدارية بالاستدامة.

مبادئ الإدارة الخضراء والحوكمة كونها من أساس عملها الاهتمام بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع خطة للحوافز واخلاقيات العمل والابلاغ عن التجاوزات البيئية. ويوضح الجدول رقم (3) تعريفات التنمية المستدامة استنادا الى اراء بعض الباحثان.

الجدول (3): تعريف التنمية المستدامة

Leuenberger, 2006: 197	العلاقة بين النظم الاقتصادية الديناميكية التي يمكن أن تستمر فيها الحياة البشرية إلى أجل غير مسمى لتساعد في ازدهار البشر وتطوير ثقافتهم حتى لا تدمر التنوع والتعقيد لدعم الحياة.
عبد المالك وبوتيارة، 2012: 243	هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان من المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.
حميد، 2015: 14	هي لا تتحدد فقط بأنماط التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وإنما تشمل هذه الانماط كافة.
إبراهيم، 2016: 352	الإدارة المثلى للثروات والموارد الطبيعية غير المتجددة بهدف الحصول على المنافع الاقتصادية بشرط المحافظة على خدماتها.
الربيعي، 2017: 16	إنها تنمية تأخذ بضرورة الحفاظ على الموارد وتوجيه التقدم التقني التنظيمي بطريقة تضمن إشباع الحاجات المتنامية للأجيال الحاضرة والقادمة.
الشعباني، 2017: 350	هي الحاجة لضمان أفضل جودة حياة للجميع الآن وفي المستقبل.

المصدر من اعداد الباحثان

اهداف التنمية المستدامة: استناداً إلى أبعاد التنمية المستدامة ممكن صياغة مجموعة من أهدافها كالآتي (الصقال، 2014: 322) و(اليساري، 78:2016):

1. المحافظة على التوازن بين ما هو متاح من الموارد والاحتياجات الأساسية.
2. الإمعان في استخدام الموارد المتجددة والحد من الاستخدام للموارد غير المتجددة.
3. حسن اختيار مواقع المراكز الصناعية.
4. ويبقى الهاجس الأساسي هو تحقيق العدالة بين الأجيال، لذلك يجب وضع خطط تنمية الموارد المتجددة منها وغير المتجددة.
5. التعامل بترشيد مع استغلال الموارد والاستخدام العقلاني لها.
6. التعاون على المستوى الإقليمي والدولي لمواجهة المشاكل البيئية.
7. كون الموارد الطبيعية تتصف بالندرة، لذلك يجب السعي لإيجاد بدائل بتكلفة أقل.

خصائص التنمية المستدامة: تنفرد التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم الادارية والاقتصادية الأخرى، ويمكن تحديد أبرزها بالآتي (الربيعي، 2017: 18):

1. الزمن: عملية التنمية المستدامة تتخذ طابعاً تراكمياً، أي أنها لا تحاكي الجيل الحالي فقط، وإنما الأجيال القادمة، أي أنها تحدث عبر مدة زمنية لا تقل عن جيلين وبمدة تتراوح بين 25 إلى 50 سنة.
2. القياس: ولا تحدث التنمية المستدامة على مستوى واحد وإنما مستويات عدة: عالمي، إقليمي، محلي.
3. تعدد المجالات: إذ تتكون التنمية المستدامة من أربع مجالات (اقتصادية، وبيئة، واجتماعية ومؤسساتية).

ويرى (هاشم، 2011: 249) إن من أبرز خصائص التنمية المستدامة التعامل الرشيد مع البيئة الأمر الذي من شأنه أن يضمن سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج الثروات المتجددة:

بناءً عليه فإنه بالإمكان إجمالي خصائص التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المبادئ: (عبد القادر، 2014: 144):

1. الإنصاف: أي أن يكون عادلة في توزيع المنافع والحصص، بشكل متوازن من ثروات المجتمع.
2. التمكين: والذي يعنى إمكانية كافة المشاركة الفعالة من أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات، ما ينمي الإحساس بالانتماء لدى هؤلاء الأفراد، بالشكل الذي يجعل منهم شركاء في تحقيق عملية التنمية.
3. المساءلة: أي إن أفراد المجتمع سواسية أمام القانون، وإمكانية خضوع من هم في السلطة إلى المساءلة، من أجل تجنب الفساد الذي من شأنه أن يشكّل عقبة أمام التنمية.
4. التكافل الاجتماعي للحفاظ على بيئة صحية لتوفير الموارد للأجيال القادمة وتوزيعها بعدالة بين كافة الفئات الاجتماعية.

أبعاد التنمية المستدامة: من ميزات التنمية المستدامة تكاملها، حيث إن أبعادها غير منفصلة تتفاعل فيما بينها لتحقيق الغاية التنموية في كافة القطاعات.

التنمية المستديمة ذات أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لأنها جميعًا تكرس في تحقيق التنمية المستدامة، والمتمثلة بالشكل رقم (4):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

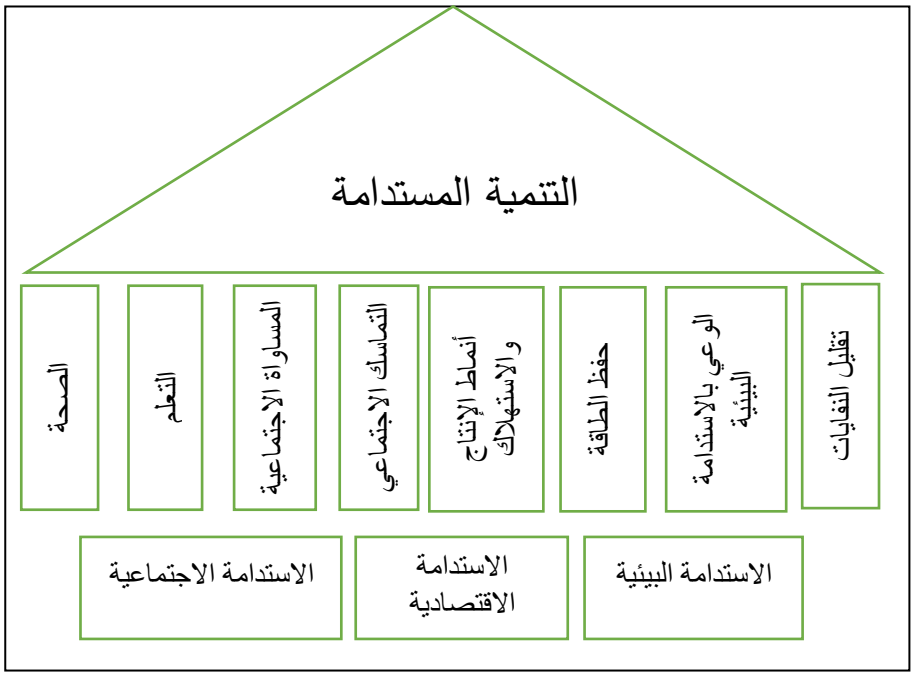

الشكل (4): أبعاد التنمية المستدامة

المصدر من إعداد الباحثان

1. **البعد الاقتصادي.** ويشير البعد الاقتصادي إلى تحول مفهوم التنمية من اقتصاد النمو إلى ما يمكن تسميته اقتصاد دولة مستقرة، وأول ما يجب معرفته هو مستوى التنمية ومستوى التكنولوجيا التي يمكن عدّها نقطة الأساس أو البداية التي يجب على مصممي سياسات التنمية الوقوف عليها جيداً بغية تحديد الأهداف على المدينين القصير وطويل الأجل.

هذا ويعد رأس المال البشري من أهم العوامل الضرورية المحددة للتنمية الاقتصادية، فضلا عن مجموعة من العوامل ذات الطابع الهيكلي والمؤسساتي التي تعيق النشاط الاستثماري كالقوانين والتشريعات وحتى النظام الضريبي ومرونته، وتشجيع الاستثمار للولوج في مجالات الاستثمار ذات الأولوية.

كما يلعب مؤشر حصة الاستهلاك من الموارد الطبيعية، والتفاوت بالدخل دوراً في التنمية المستدامة بالاختصار فإن البعد الاقتصادي يعد أداة فاعلة للتنمية المستدامة، من خلال تأثيره على طرق تحسين وتنظيم والاستغلال الرشيد للموارد الاقتصادية، وبهذا وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى تحقيق الآتي (مناتي ومجيد، 2017: 6):

- ❖ العمل على رفع مستوى الرفاه التقليدي للفرد والمجتمع فضلاً عن بناء قدرات اقتصادية للدولة.
- ❖ رفع إنتاجية العاملين التي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاعات والزيادة الحقيقية للناتج المحلي للبلد.
- ❖ رفع استهلاك الأفراد من خلال إيجاد وفرة من السلع والخدمات المحلية الصنع.

فيما يرى (علي، 2015: 420) بان الاستدامة الاقتصادية يقصد بها توظيف الموارد المالية، والمادية، والبشرية لتحقيق تنمية اقتصادية، وتنافسية، في أن الأساسيات التي يجب تحقيقها تتركز بالآتي:

- ❖ التخطيط.
- ❖ توفير المعلومات والتكنولوجيا الملائمة.
- ❖ العامل البشري وتوفير ما يلزم من الموارد البشرية الكفؤة.
- ❖ الإنتاج بجودة عالية.
- ❖ وضع السياسات الاقتصادية المناسبة.
- ❖ نشر الوعي التنموي بين الموظفين.

ويضم البعد الاقتصادي مجموعة من المؤشرات يمكن تحديدها بالآتي:

أ. أنماط الإنتاج والاستهلاك: يعد من أهم العوامل في التنمية المستدامة، إذ إن العالم يتميز بسيادة النزعات ذات الطابع الاستهلاكي غير المستديم، وأنماط الإنتاج التي لا تتمتع دائماً بالرشد وتستنزف الموارد الطبيعية، مما يجعل قدرة الموارد غير قادرة على دعم استمرار هذه الأنماط، فلا بد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد وجعلها متاحة لكل سكان العالم بشكل متساو وضمان بقائها للأجيال القادمة (حميد، 2015: 20).

ب.حفظ الطاقة: يعد الحفاظ على الطاقة عنصرا رئيسا في الممارسات المستدامة، وإن أكثر إمكانات الادخار في أمريكا الشمالية هي من خلال كفاءة الطاقة، إذ تقوم بعض المباني الصناعية والتجارية بالتوفير من كل دولار محفوظ في نفقات التشغيل مقابل ثلاث دولارات من الإيرادات كما يقلل من البصمة الكربونية للمنظمة، وقد استخدمت جنرال الكتريك نهج توفير الطاقة مع إنتاج محرك GEnx الذي تم تصميمه في طائرة بوينغ 787 ولديه انخفاض بالكربون عن سابقاتها بمعدل 15% مما يقلل من ثاني أكسيد الكربون المنبعث للبيئة (Boucon, 2015: 35).

2. **البعد الاجتماعي.** كنا بينا مسألة التباين بين مفهومي التنمية بطابعها التقليدي وطابعها الحديث، لجهة حماية الموارد المتاحة والحفاظ عليها للأجيال القادمة، وهذا يولّد حاجة للعمل وتكوين مجموعات تشترك في قيمتها ومعاييرها الثقافية والسلوكية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الاستدامة، وتثبيت التجارب أن الاستدامة ذات الطابع الاجتماعي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال برامج مشاركة اجتماعية دورية لمجتمع مدني قوي، ولا غنى عن التأكيد لما لرأس المال الاجتماعي والسلوكي والأخلاقي من أهمية كبيرة إن نحن سعينا لتحقيق الاستدامة.

ويهدف البعد الاجتماعي المنوط لعملية التنمية الوصول إلى تحقيق أهداف تتميز بمحتواها ومدلولها الإنساني، وفي طليعتها ترسيخ القيم الأخلاقية والتوزيع العادل للدخول بين أفراد المجتمع الحالي والقادم، وإيلاء الإنفاق على الصحة والتعليم سعياً لتحقيق مجتمع صحي وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومساواتها بالحقوق مع الرجل.

حين يجري الحديث حول الاستدامة الاجتماعية لا يعني أنه بعد قائم بذاته لا علاقة له بالأبعاد الأخرى للتنمية، فالاعتبارات أن البيئية متوفرة في النقاشات المتعلقة بقضايا الصحة وفي تأثير التنمية عن الأنماط المعيشية المختلفة، من هنا ضرورة السعي للحفاظ على رأس المال الاجتماعي والبشري والطبيعي. (علي، 2015: 125)

ويهدف البعد الاجتماعي إلى تحقيق الآتي: (Boucon, 2015: 35).

- ❖ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل لتحقيق مستوى معيشي لائق بحيث لا يكون على حساب البيئة.

❖ تحديد مستوى مقبول من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة.
❖ توفر العدالة الاجتماعية لفرص العمل على اساس الكفاءة والخبرة.

وتضم الاستدامة الاجتماعية مجموعة من المؤشرات يمكن تحديدها بالآتي:

أ. الصحة: هناك اتفاق على أن الصحة تشكل ركنا أساسا من أركان التنمية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني غير أن الصحة تمثل كذلك عنصرا جوهريا لأمن الإنسان؛ لأن البقاء والحماية من المرض يضمن تحقيق الرفاهية، والتي تمكن الإنسان من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم، أما ترديها في حالات المرض والعجز فإنه يعوق هذه القدرات الأساسية وقد يفضي إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصادات (الربيعي، 2011: 42).

ب. المساواة الاجتماعية: وتمثل مستوى الحياة وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل وتحقيق العدالة للأجيال المستقبلية والحالية (حميد، 2015: 18)، وتسعى المساواة الاجتماعية ويتم تحقيق العدالة بين الأجيال في ذلك المجتمع من خلال القضاء على الإقصاء الاجتماعي وتوزيع عادل للدخل (Tooranloo et. Al., 2017:7).

ج. التعلم: وهي عملية إشراك وتمكين جميع المتدربين بالتعلم لأنه أمر ضروري من أجل التعامل مع الاقتصاد السريع، والتغيرات التكنولوجية، والتحولات الوظيفية، ودفع الأفراد من أجل اكتساب مهارات أعلى وأكثر ملاءمة لزيادة القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وعرف التعلم على أنه كل نشاط تعلم يضطلع به طوال الحياة بهدف تحسين المعرفة والمهارات والكفاءات ضمن منظور شخصي واجتماعي أو متصل بالعمل (Tripon, 2014: 599).

د. التماسك الاجتماعي: وهي العملية المرتبطة بأهداف السياسة العامة مثل تعزيز السعادة والتقليل من الصراع الاجتماعي وتعزيز الثقة بين الأشخاص (Murphy, 2014: 42). إذ تتضمن عملية التماسك دعم التعاون والتفاعل الاجتماعي بما يعزز المشاركة النشطة بين الموظفين التي توثر في عملية تنفيذ التنمية المستدامة (Shari, 2011: 46).

وتنطوي المؤشرات الاجتماعية أولاً على العدالة السائدة في المجتمع كونها إحدى القيم الأساسية للتنمية، وبصفتها المعبر والقضية الأساسية التي يظهر من خلالها توفير حياة الأفراد في المجتمع، ومدى توزيع الموارد وكافة ما يتوفر من فرص في اتخاذ القرارات ما يضمن، محاربة الفقر والقضاء واستئصال كل أسباب الجوع، ودعم العمالة وتشجيع كل أنواع التكافل الاجتماعي القائم على صياغة القوانين والتشريعات التي تضمن تعزيز حقوق وواجبات الأفراد اتجاه مجتمعهم وحمايتها، بالإضافة إلى تحقيق المساواة وتعزيز دور المرأة لتلعب دوراً فاعلاً مع الرجل في تحقيق التنمية (مناتي ومجيد، 2017: 6).

تنظيم وادارة الاستراتيجية المالية الخضراء: أشرت المنظمات أن اعتبارات غير بيئية مثل تلبية متطلبات الزبائن، الابقاء على الميزة التنافسية، تقليل الكلف، تحسين العلاقة بالجمهور أثرت بقراراتها في تبني نظام ادارة بيئية كما وجد أن مجتمع الأعمال تبنى نظام ادارة البيئة لأسباب عدة منها قهرية أو اجبارية فضلا عن حسين البيئة (Darnall, et al., 2010: 9). إن تطور الاستراتيجيات التنظيمية يجعل المنظمات تدرك بأنها مسؤولة من أصحاب مصالح عدة خارجية وداخلية كل مجموعة لها كم

من التوقعات حول أداء المنظمة وهذه الاختلافات تسبب صراع يحتدم بين المنظمة وأصحاب المصالح وأي عملية استراتيجية تقلل من احتمالية ذلك الصراع ستكون مفيدة جدا (Polonsky, 1995: 29). ويكمن العيب الأساسي في إمكانية تخلف البيئوي لدى المنظمات الصغيرة بسبب عوامل مرتبطة بالنجاح نتيجة بعض الموارد، ونوع التنظيم واتجاه الادارة قصير الأمد (Del Brio & Junquera, 2013: 946).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

المؤشرات الكمية والنوعية للتنمية:

1. **المؤشرات الاقتصادية**. المؤشرات الاقتصادية هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، فضلا عن القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.

وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية - سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبعة أنواع رئيسية:

أ. **ميزان المدفوعات Balance of Payment Indicators:** ويطلق عليها أحيانًا أسم مؤشرات التجارة الخارجية، وهذا النوع من المؤشرات يستخدم لمتابعة عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات فضلا عن الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى. وتكمن أهمية هذا النوع من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدولة.

ب. **مؤشرات الإنتاج GDP & Output Indicators:** هي المؤشرات التي تقيس المستوى العام للإنتاج داخل الدولة، وتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل يعطي صورة عامة عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة، ومن أشهرها مؤشر إجمالي الناتج المحليGDP

ج. **مؤشرات الثقة Confidence and Sentiment Indicators:** هي المؤشرات التي تعكس مدى ثقة ودرجة تفاؤل أو تشاؤم الفئات المكونة للاقتصاد كالمنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

د. **مؤشرات الأسعار والأجور Price Wages & Sales Indicators:** هي المؤشرات التي تقيس معدل التغير في الأسعار والأجور وحجم إنفاق المستهلكين، فهي بذلك تعكس مستويات التضخم فى الاقتصاد.

ه. **تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة Monetary Policy and Interest Rates statments:** هي تقارير تحركات البنك المركزي ونتائج اجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وخطة التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وإقرارات معدل الفائدة، ويعد هذا النوع من التقارير هو أحد أقوى محركات السوق.

و. **مؤشرات التوظيف وسوق العمل Employment Indicators:** وتسمى مؤشرات سوق العمل، وتشمل معدلات التوظيف البطالة وأجر العمالة وإعانات البطالة وهي أكثر ما يشغل بال صناع القرار في أي دولة، فإن المؤشرات التي تعكس حالة سوق الوظائف تعد من أهم العوامل الاقتصادية التي لابد أن توضع في الحسبان.

ز. **مؤشرات** قطاع الإسكان Housing Indicators: قطاع الإسكان هو أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يعد قطاعًا رائدًا للاقتصاد، ويؤدي التحسن فيه إلى تحسن عام في الأوضاع الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية مؤشراته.

ويمكن متابعة كافة المؤشرات الاقتصادية بكافة اصداراتها وأنواعها أول بأول من خلال مفكرة المتداول العربي الاقتصادية

2. **المؤشرات الاجتماعية:** المؤشرات الاجتماعية أدوات هامة لكل من متخذي القرار وراسمي السياسات الاجتماعية ومصدر معلوماتي للباحثين. كما إنها تمثل دعما قويا لوضع الخطط الانمائية على أسس علمية وهي أيضا أدوات فاعلة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحديد المشاكل الاجتماعية وقياسها. وتعمل على دعم برامج تقييم الخطط المختلفة. وعليه فقد اهتمت الوزارة بالمؤشرات الاجتماعية وذلك من خلال انشاء قاعدة مؤشرات تحتوي على أكثر من (150) مؤشر اجتماعي ويتم تحديث هذه المؤشرات بشكل دوري. وتعد وزارة التنمية الاجتماعية من أولى المؤسسات الحكومية التي اهتمت بتكوين قاعدة مؤشرات اجتماعية حيث بدأت الوزارة بهذا المشروع منذ عام 2002م (علي، 125:2015).

تم تصنيف المؤشرات إلى قطاعات يضم كل قطاع مجموعة من المؤشرات وهي:

أ. قطاع الضمان والمساعدات الاجتماعية.

ب.قطاع الاعاقة.

ج. قطاع مكافحة ظاهرة التسول.

د. قطاع الأحداث.

ه. قطاع المسنين.

و. قطاع الاسرة.

ز. قطاع الطفولة المبكرة.

ح. قطاع رعاية الاطفال الأيتام ومجهولي الأبوين.

3. **المؤشرات البيئية:** تعد المؤشرات والتقارير البيئية أحد أهم الأدوات التي تدعم متخذي القرار في التخطيط السليم بهدف تحديد الأولويات في استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة للحصول على الأهداف المنشودة، حيث تعكس المؤشرات والتقارير البيئية الوضع البيئي بصورة دقيقة، وذلك في إطار تنفيذ التوجيهات السياسية بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات للحفاظ على البيئة من أجل توفير الحياة الآمنة والصحة الجيدة للمواطن ورغبة في التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة (محمد وآخرون، 2015: 349).

وفي إطار التوجهات العالمية نحو الاهتمام بالموضوعات البيئية، والتي تصب في جميع المجالات الحياتية، وأهمية تقييم وقياس الأداء البيئي لأي دولة، والذي يعكس جودة الحياة على مختلف الأصعدة، وما تمثله هذه البيانات من أهمية قصوى كونها المرجع الأساسي لمتخذي القرار في وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وإيماناً بالتزامات مصر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإعمالاً لمبدأ الشفافية وحق الجميع في المعرفة جاء قرار وزارة البيئة رقم 223 لسنة 2007 بإنشاء وحدة المؤشرات والتقارير البيئية، والتي أوكل لها القيام بإعداد وإصدار تقارير حالة البيئة في مصر

والتقارير السنوية وغيرها من التقارير اعتمادا على بيانات المؤشرات البيئية، والتي يتم إعدادها وتحديثها وتدقيقها طبقاً لأحدث المنهجيات (Murphy, 2014: 41).

الإطار العملي

تحليل ومناقشة النتائج: سيتم عرض نتائج البحث الميدانية وتحليلها بالاعتماد على المنهجية التي تم ذكرها في باب المقاييس والأساليب المستخدمة في هكذا نوع من الأبحاث.

اولاً. مقياس ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة. أولاً نتائج مقياس الفا كرونباخ [1] لصدق وثبات الاستبانة وكما يأتي:

الجدول (6): قيم الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة حسب المحاور

الجزء	المحور	المجال	كرونباخ	الصدق*
1		الاستراتيجية المالية الخضراء	0.717	0.847
2	1	المؤشر الاقتصادي	0.994	0.997
	2	المؤشر البيئي	0.997	0.998
	3	المؤشر الاجتماعي	0.996	0.997
3		التنمية المستدامة	0.998	0.999

تم استقامة بالاعتماد على نتائج SPSS.

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الفا كرو نباخ.

من الجدول رقم (6)يتضح ان نتائج قيم كرو نباخ الفا كانت مرتفعة أي أعلى بكثير من قيمة (0.7) [2]، وهذا يشير إلى أن فقرات الاستبانة تعد مقبولة جدا لتحقيق الاستقرار والتماسك.

ثانياً. عرض نتائج أدوات التحليل الاحصائي الوصفية لمتغيرات البحث:

1. **تشخيص واقع متغيرات الاستراتيجية المالية الخضراء:** يشير الجدول رقم (5) إلى إجابات العينة بخصوص واقع الاستراتيجية المالية الخضراء، سجل الوسط الحسابي (3.54) بدرجة وسط وانسجام جيد، في حين سجل الانحراف المعياري ومعامل التباين (0.83) فوافق ودرجة انسجام إيجابية.

[1] يعد معامل ألفا كرونباخ من اهم المقاييس الخاصة بالاتساق الداخلي للاختبارات الاحصائية مثل الاستبيانات والمقاييس المشابهة، والاتساق الداخلي أو الموثوقية هو مدى ارتباط مجموعة من العناصر ببعضها البعض كمجموعة متسقة.

[2] https://blog.ajsrp.com/

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

الجدول (7): الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، قيمة اختبار (t)، الوزن النسبي، ودرجة الموافقة لمتغير الاستراتيجية المالية الخضراء

الرمز	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	t	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_1	تعد تقارير الاستراتيجية المالية الخضراء والتقارير المرفقة بها مصدراً مهماً لمعلومات التنمية المستدامة للبلد.	4.29	0.55	0.13	3.702	0.86	اتفق تماما
X_2	أن إعداد البيانات المالية وتعزيزها ببيانات الاستراتيجية المالية الخضراء يوفر امكانية المقارنة مع المنافسين والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية.	4.48	0.51	0.11	3.798	0.90	اتفق تماما
X_3	تعد ملائمة المعلومات لاتخاذ مختلف القرارات أكثر أهمية من بقية الصفات النوعية للمعلومات نتيجة الاستراتيجية المعتمدة.	3.79	0.88	0.23	2.756	0.76	اتفق
X_4	يرغب المستثمرون بوصول تقارير تنفيذ الاستراتيجية المالية الخضراء في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم.	4.75	0.41	0.09	4.372	0.95	اتفق تماما
X_5	يعيد المستثمرون النظر في قراراتهم السابقة في ضوء معلومات الاستراتيجية المالية الخضراء	4.25	0.72	0.17	4.165	0.85	اتفق تماما
X_6	تساعد تقارير الاستراتيجية المالية الخضراء المستثمرين على التنبؤ بنتائج نشاط الشركة للفترات المستقبلية.	3.23	1.02	0.32	2.226	0.65	اتفق الى حد ما
X_7	الاستراتيجية المالية الخضراء تعكس استراتيجية الوحدة وتوجهها المستقبلي.	4.08	0.69	0.17	4.418	0.82	اتفق
X_8	تتضمن تقارير الاستراتيجية المالية الخضراء معلومات غير مالية فضلا عن المعلومات المالية	4.23	0.62	0.15	6.860	0.85	اتفق تماما
X_9	الاستراتيجية المالية الخضراء تساعد في تحسين الصورة العامة للوحدة والحصول على ثقة المستثمرين.	3.83	0.98	0.26	2.176	0.77	اتفق
X_{10}	لا يوجد تأثير على الزبائن والمستثمرين بعد تبني الوحدة للاستراتيجية المالية الخضراء.	2.23	1.12	0.63	2.492	0.45	لا اتفق
X_{11}	التدريب والتوعية حول وضع الاستراتيجية المالية الخضراء غير ضروري للشركة.	1.78	1.55	0.87	2.207	0.36	لا اتفق تماما
X_{12}	يمكن ان تحسن الاستراتيجية المالية الخضراء الأداء المالي للوحدة.	4.16	0.68	0.16	4.092	0.83	اتفق
X_{13}	تلتزم الشركات بالمعايير المحلية والدولية عند إعدادها لتقارير الاستراتيجية المالية الخضراء.	2.28	0.95	0.42	2.765	0.46	لا اتفق
X_{14}	لا يوفر تقرير الاستراتيجية المالية الخضراء جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.	4.40	0.52	0.12	4.865	0.88	اتفق تماما
X_{15}	تعد المعلومات الواردة في تقارير الاستراتيجية المالية الخضراء كافية لاتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المستثمرين.	2.14	1.23	0.57	2.039	0.43	لا اتفق
X_{16}	يستند المستثمرون إلى تقارير تنفيذ الاستراتيجية المالية الخضراء في تقييمهم.	4.75	0.43	0.09	5.327	0.95	اتفق تماما
X_{17}	الاستثمار بالمشاريع الخضراء يؤثر إيجابيا على التنمية المستدامة بشكل عام.	3.46	0.99	0.28	3.032	0.69	اتفق
X_{18}	تأخذ الجهات المعدة لتقارير الاستراتيجية المالية الخضراء الحاجات المتغيرة والمستجدة للمستثمرين بنظر الاعتبار.	1.75	1.22	0.70	2.136	0.35	لا اتفق تماما
	الوسط الحسابي العام للمحور	3.54	0.83	0.30	3.52	0.71	اتفق

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (1): 326-341
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.18

من خلال تحليل بيانات اسئلة المحور يستنتج:

1. الوسط الحسابي كان أكثر من (4.0) إلى نصف المتغيرات، وهذا يعني أن الاتجاه كان إيجابيا وفق مقياس ليكرت الخماسي.
2. الانحراف المعياري كان ضمن المدى.
3. قيمة (t) كانت معنوية لجميع الفقرات واعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.13) لمستوى معنوية 5% ولدرجة حرية
4. معامل الاختلاف كان متناسقا مع قيم اختبار (t) والوسط الحسابي والانحراف المعياري.
5. المعدل العام لمحور الاستراتيجية المالية الخضراء كان ايجابيا ومنسجما مع فرضية الدراسة التالية.
6. في ضوء ما تقدم يمكن قبول الفرضية التي تدعي بوجود علاقة تأثير ذو دلالة احصائية للاستراتيجية المالية الخضراء والتنمية المستدامة.

أما الفقرات التي كانت غير ايجابية (التي حققت اقل من 3) هي خمس فقرات، والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول (8): الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، قيمة اختبار (t)، الوزن النسبي، ودرجة الموافقة للمتغيرات غير الايجابية (اقل من 3) لمتغير الاستراتيجية المالية الخضراء

الفقرة	المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	t	الوزن النسبي	درجة الموافقة
X_{10}	لا يوجد تأثير على الزبائن والمستثمرين بعد تبني الوحدة للاستراتيجية المالية الخضراء.	2.23	1.12	0.63	2.492	0.45	لا اتفق
X_{11}	التدريب والتوعية حول الاستراتيجية المالية الخضراء غير ضروري للشركة.	1.78	1.55	0.87	2.207	0.36	لا اتفق تماما
X_{13} X_{13}	تلتزم الشركات بالمعايير المحلية والدولية عند إعدادها لتقارير الاستراتيجية المالية الخضراء.	2.28	0.95	0.42	2.765	0.46	لا اتفق
X_{15}	تعد المعلومات الواردة في تقارير الاستراتيجية المالية الخضراء كافية لاتخاذ قرارات استثمار سليمة من قبل المستثمرين.	2.14	1.23	0.57	2.039	0.43	لا اتفق
X_{18}	تأخذ الجهات المعدة لتقارير الاستراتيجية المالية الخضراء الحاجات المتغيرة والمستجدة للمستثمرين بنظر الاعتبار.	1.75	1.22	0.70	2.136	0.35	لا اتفق تماما

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال تحليل بيانات اسئلة المحور نستنتج:

1. الوسط الحسابي كان أكثر من (4.0) إلى أحد عشر متغيرا أما المتغيرين فكانا ايجابيين، وهذا يعني أن الاتجاه كان إيجابياً قبول واتجاه إيجابي جيد.
2. الانحراف المعياري كان ضمن المدى.
3. قيمة (t) كانت معنوية لجميع الفقرات وأعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.13) لمستوى معنوية 5% ولدرجة حرية 4.
4. معامل الاختلاف كان متناسقا مع قيم اختبار (t) والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

5. في ضوء ما تقدم يمكن قبول الفرضية التي تدعي وجود علاقة تأثير ذو دلالة احصائية بين الاستراتيجية المالية الخضراء والبعد الاقتصادي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. من خلال تحليل نتائج المؤشر الاقتصادي تبين ان الوسط الحسابي لأبعاد الاستراتيجية المالية الخضراء والمؤشر الاقتصادي (4.0) وعليه فأن التأثير كان إيجابيا للاستراتيجية المالية الخضراء والمؤشر الاقتصادي.
2. تم قبول الفرضية التي تدعي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستراتيجية المالية الخضراء والمؤشر الاقتصادي.
3. ومن خلال تحليل جميع متغيرات وأبعاد الدراسة والمتمثلة (الاستراتيجية المالية الخضراء، المؤشر الاقتصادي، المؤشر البيئي، التنمية المستدامة) قد حققت وسط حسابي بمعدل (4.0) وهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) وعلية يوجد تأثير لجميع المتغيرات في عينة الدراسة.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة العمل على صياغة دليل استرشادي عن الأبعاد في البيئة العراقية للتعريف بأهم مؤشرات كل بعد بالاعتماد على معايير الـ (SASB) و(GRI) فضلا عن الاستعانة بالتجارب الدولية وتجارب بعض الدول العربية وبما يتلاءم مع البيئة العراقية.
2. إن قدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتحويلها إلى تدفق نقدي في المستقبل تعتمد على تغيرات كثيرة، منها الظروف التقنية والاقتصادية العامة والطلب على منتجاتها وخدماتها وظروف العرض في الحاضر والمستقبل.
3. يجب على الشركات المساهمة في أبعاد الاستدامة وايصالها لأصحاب المصلحة من خلال إعداد استراتيجية مالية خضراء.
4. العمل الجدي على استخدام الموارد البشرية والاقتصادية بالشكل الذي يتضمن تحقيق العدالة ويتضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية.
5. تهيئة بيئة شرعية تتضمن انطلاق عملية التنمية المستدامة بسلاسة وتساعد في اختصار الزمن وخفض الكلفة كذلك رفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية لضمان استجابة المجتمع وتعاونه والعمل على توعية المجتمع لنبذ العلاقات الاجتماعية البالية المعيقة للتطور والتنمية المستدامة.
6. توفير البيانات واتاحتها من قبل الجهات المختصة بعمل ومتابعة التنمية المستدامة في العراق لمعرفة واقع التقدم ومعرفة القيود التي يمكن انهائها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. حسيني، مريم (2014)، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.
2. حميد، مؤيد حنين (2015)، التنمية المستدامة وأثرها في البيئة مع إشارة خاصة للقطاع الصناعي في العراق دراسة تحليلية، رسالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
3. الربيعي، حيدر جبار حسين (2017)، الادارة المحلية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، رسالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد

المجلات والكتب:

1. الأسرج، حسين عبد المطلب (2014)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، بحث منشور، جمهورية مصر العربية.
2. اسماعيل، ضحى (2018)، الاسرة واعادة التدوير، مجلة الاحرار، المجلد 13، العدد 627.
3. الصقال، احمد هاشم (2014)، متطلبات التنمية المستدامة في العراق دور ادارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
4. عبد القادر، حسين (2014)، استغلال رأس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
5. علي، محمد ابراهيم (2015)، اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 81.
6. محمد، عبد الله حسون وداوي، مهدي صالح وخضير، اسراء عبد الرحمن (2015)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالى، العدد76.
7. مناتي، عدنان ومجيد، ليلى ناجي (2017)، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد52.
8. هاشم، حنان عبد الخضر (2011)، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز الدراسات الكوفة، مجلد 1، العدد21.
9. الامم تقرير العربي للتنمية المستدامة الامم المتحدة نيويورك 2020. ص26
10. المتحدة. تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة. نيويورك 2017-2018-2019

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Murphy, Kevin (2014), The Social Pillar of Sustainable Development A literature review and framework for policy analysis, The ITB Journal, Vol. 15, Iss. 1..
2. Shari, Zalina, (2011), Development of a Sustainability Assessment Framework for Malaysian Office Buildings Using a Mixed-Methods Approach, Thesis degree of doctor, the university of Adelaide.
3. Tooranloo, Hossein Sayyadi & Azadi, Mohmmad Hossein & Sayyahpoor, Ali, (2017), Analyzing Factors Affecting Implementation Success of Sustainable Human Resource Management (SHRM) using a Hybrid Approach of FAHP and Type-2 Fuzzy DEMATEL, Journal of Cleaner Production, Vol. 6, No. 109.